يصح دفعه وان اقاما بينة فقبلها لزاما
لو باع داره وبعده ادعى انى وقفتها قد بما وسعى
فى نقض هذا البيع ليس تسمع دعواه هذه على ما يشرع
ومثله ان قال تلك وقف على لكن جائيه خلف
وليس لازما على من اشترى فى الشرع تحليف على ما سطرا
اما اذا اقام فى ذا بينه من غير دعوى وعدت مبينة
فاقبلنها قالوه فى عتق الامه تحققت الامر لكى ان تفهمه
وما ذكرناه بلا اشتباه فى كل وقف هو حق الله
اما اذا كانت على العباد فلا تجز ذاك بلا اشهاد
فان اراد المشترى حبس المبيع بالثمن المقبوض ذا لا يستطيع
لو قال بعدما ادعى الخربه يا بنى كذبت فى الدعوى

بل انا عبد ليس يبطل القضا بها لانها على ما فرضا
بها تعلق حقوق الناس طرا كما قالوا بلا التباس
وان ذا ابطال حق الناس لا يملكه صاح على ما نقلا
لو باع فنائم بعد ادعى بانه قد كان حرا منعا
من هذه الدعوى ولو باع الا ثم ادعى تحريرها قد قدما
من قبل هذا المبيع قالوا استمع دعواه هذه وليس تمنع
لو ادعى الشخص بان الدار او هذه الحمام والعقارا
مخالف عن والدى وبرهنا والمدعى عليه قد قال هنا
انا ابانا فى حياته اقر بانها ملكى وبرهن المخبر
يقبل برهان له ويسمع وصح هذا الدفع فيما يشرع
زوجها صغيرة فبلغت وبرهنا من زوجها قد طلقت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)